

ان يسلم الكتاب الى زوجها بعد وفاتها وازادت استوداد كتاب الوصية قال الفقهاء
 ابو بكر البجلي رحمه الله ان كان في الكتاب امر او شرط للمزوج بما لا يقبض من مهرها
 من الزوج فله المودع ان لا يدفع الكتاب اليها وان كانت المرأة تسترد ملك نفسها
 بان كان العتق من ملكها للمرأة لما في رد الكتاب من وهبات حق الزوج وفيه عانة
 على المظلم قال الا ترى ان المودع لو كان سينا فارتدت المرأة ان تأخذ من المودع
 لتضرب به رجلا اطلاقه لا يدفع اليها فلتأكله وان رجلا وضع كتابا في يده يتوسطه
 وامره ان يسلم الصك الى غريمه ان دفع اليه الدراهم قبل ثلاثة اشهر لم يدفع المذموم
 اليه ورامه الا بعد سنة فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك فيلوا ان عمل المتوسط
 ان الغريم اوفى حق الطالب قبل مضي المدة او بعد هاتفة يدفع الصك الى المكتوب
 دون الطالب ثلاثة اود عوارها لما لا يوافق لا تدفع المال الى احد شانه فيجمع
 فدفع نصيب احدهم قال محمد رحمه الله في الغنايس يكون ضامنا وبه قال ابي حنيفة
 رحمه الله وفي الاستحسان لا يدفع ويؤخر ان يوفى يوسف رحمه الله امرأة قالت
 لا كارها لا تخرج اموالي في منزلك موضع الاكار في منزله لجمعي الاكار خذته وهرج
 فوضع السلطان ما كان في منزله قال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله ان كان منزله
 قريبا من موضع العبد فلا ضمان على الاكار لان حفظ الكدس وتخصيصه يكون على
 الاكار فاذا اخرج في موضع الكدس قريبا من العبد رواجت مونة لا يدفع رجلا
 فاصبر رجلا وادعي عليه الف درهم فانكر المدعي عليه ثم ان المدعي عليه اخرج الف
 ووضع في انسان حتى ياتي المدعي بالبينة فلم يأت بالبينة فاسترد المدعي
 عليه الدرهم وادعي الامين ان يرد عليه ثم اعترض على ذلك الناحية وغيره على الف
 قال الفقهاء ابو بكر رحمه الله ان وضع المدعي والمأذون عليه الف درهم لا يدفع
 الا بيمين المأذون ليس له ان يدفع الى احد منهما وان كان صاحب المال هو الذي
 وضع ضمن المودع لانه صار فاسكا بالبيع عنه عيدها بوقر من الحنطة الى
 بيت رجل وصاحب البيت غايب وسلم الوقرا في اسرته وقال هذا المولى
 بعته الى زوجك ودعته وغاب العبد فلما اخبرته المرق زوجك بذلك لاسما
 على القبول وارسل الى مولي العبد ان ابعت من يجعل هذا الوقرا في كاتيل
 فاقبل

فاجاب مولي العبد وقال انه يكون عندك اياما ثم احله ملاذني الى عندي ذلك ثم طلب المولي
 واراد ان يأخذ فقال لا دفعه الا الى العبد الذي حمل الي يتي في سرق الوقرا لو ان كان
 صاحبه البيت صدق العبد فيما قال العبد انه لو كان يبعثه اليك ودعته يضمن الممنوع
 من المولي وان لم يصدقها او قال لا ادري المولي العبد او هو عصب يدي العبد او هو
 ارض المودع من الذي يدي يدي قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجزى من المودع حتى يصير
 في يده المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليه لا يضمن ولا يملك في كل ما كان اصله امانة
 وكذا قال المودع اصحابنا اذن لي ان استري بالودع شيئا وبيع لانه مؤتمن جمل دراهم
 الودع في يدي قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجزى من المودع حتى يصير في يده المستودع
 حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليه لا يضمن وكذا كان اصله امانة وكذا قال
 الودع اصحابنا اذن لي ان استري بالودع شيئا وبيع لانه مؤتمن جمل دراهم الودع
 في يدي وجب وحضر مجلس شق فصاعت الدراهم بعدما سكن بمسرة او سقط او غيره
 قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الودع في موضع يحفظه قال نفسه وهو جيبه وقال
 بعضهم هذا اذا لم يزل يحفظه اما اذا زال عقله بحيث لا يمكن حفظه لم يضمن فاما
 لانه يخرج عن الحفظ بنفسه فيصير مضيعا او يودع غيره وجعل حياثا بالودع
 على دابة فتزل عن دابته في الطريق فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه تسرق
 الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرق الثياب قال ابو القاسم رحمه الله ان اراد به المتزلف
 يكون ضامنا وان نام عليه لاجل الحفظ لا يضمن ولو كان كان الثياب في مكان
 في دراهم لا يضمن لانه لا يضمن الكيس تحت جنبه الا لحفظ مودع قال له رب الودع
 اذا جاءني فرد عليه الودعية فلما طلب اخوه منه قال له المودع عدالي بعد ساعة
 لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال ان كان هلك لا يصدق لانه منقوض ويكون
 ضامنا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا طلب المودع ودعته
 فقال اطلبه عداء فاعيد الطالب في الغد فتكاد صنعت روي عن اصحابنا رحمه
 الله انه يسأل المودع حتى صنعت ان قال صنعت بعد اقراره لا يضمن
 وان قال كانت صنعية وقت اقراره لا يثبت قوله لانه منقوض ويكون
 ضامنا لان قوله اطلبه عداء بما يقال للمتي القايه ولو ان صاحب الودع دعته

الودع من غلات الشارب
 في مكان لا يضمن